

حصار المدينة وصعود الدولة

حسين بن حيدر*

كان حصار المدينة المنورة إبّان الثورة العربية بقيادة الشريف حسين بن علي على الدولة العثمانية، حدثًا تجاوز كونه مواجهة عسكرية محلية، ليكون أحد الأحداث التي أعادت توزيع الزمن السياسي في الجزيرة العربية. فبينما انشغل مشروع ناشئ في استنزاف طويل حول مدينة محصنة، كانت في الجهة الأخرى ظروف مختلفة تتيح لمشروع آخر أن يراكم قوته ويعيد ترتيب أولوياته، وهو تباين يزداد وضوحًا مع تقدم الأحداث حتى يصير اختلاف إدارة الزمن أحد مفاتيح تفسير المسارين. وانطلاقًا من هذه الأرضية، تكون أحداث المدينة مدخلًا لقراءة تحولات أوسع لم تقف آثارها عند حدود الحجاز، وإنما امتدت إلى إعادة تشكيل موازين القوى في الجزيرة العربية، وربما في الشام والعراق. ومن هذه الزاوية يلوح حصار المدينة أحد العوامل التي أسهمت، من حيث لم

* باحث في الشريعة والفلسفة والأنثروبولوجيا

يقصد أحد من أطرافه، في تهيئة جزء من البيئة التاريخية التي ظهر فيها مشروع الملك عبد العزيز آل سعود بوصفه القوة الصاعدة في الجزيرة العربية، مع بقاء هذا الربط في إطار القراءة التفسيرية اللاحقة للأحداث، لا في نطاق نوايا الفاعلين آنذاك.

كانت المدينة المنورة تحتل موقعًا استراتيجيًا في الحسابات العسكرية والسياسية للدولة العثمانية والثورة العربية، لما تمثله من مكانة دينية راسخة في وجدان الأمة الإسلامية. فمنذ خروج مكة المكرمة من السيطرة العثمانية أصبحت المدينة آخر معاقل الدولة في الحجاز، ومركزاً تتقاطع فيه الشرعية الدينية مع الرمزية السياسية والعقدة اللوجستية. وكانت سكة حديد الحجاز تمثل شريان الإمداد الرئيس الذي يربط المدينة ببلاد الشام، ولذلك فإن بقاء المدينة خارج السيطرة الهاشمية حال دون اكتمال صورة الانتصار السياسي الذي كانت الثورة العربية تسعى إلى ترسيخه أمام الداخل العربي والحلفاء معاً.

وعندما اندلعت الثورة العربية في شعبان سنة 1334هـ/ يونيو سنة 1916م، كان الشريف حسين وأبناؤه ينظرون إلى الحجاز نقطة البداية لمشروع يتجاوز السيطرة على مدنه إلى إقامة دولة عربية واسعة تمتد إلى بلاد الشام والعراق، مستندين في ذلك إلى الوعود البريطانية التي قُدمت لهم أثناء الحرب العالمية

الأولى، وهي وعود سرعان ما كشفت ترتيبات ما بعد الحرب حدودها وتناقضها مع المشروع العربي الذي بُني عليها.

وقد اصطدم هذا المشروع بفخري باشا، قائد القوات العثمانية في المدينة المنورة، الذي رأى بقاء المدينة تحت الحكم العثماني واجبًا عسكريًا ودينيًا لا يسمح بالتراجع، وكان ينظر إلى الثورة في سياق الحرب الكبرى، ويرى أن سقوط المدينة لن يكون انتصارًا للهاشميين وحدهم، وإنما مكسبًا لبريطانيا التي دعمت الثورة وموّلتها وأسهمت في تسليحها وإسنادها. ولهذا حصّن المدينة وحوّلها إلى قاعدة عسكرية شديدة الإغلاق، واستعد لخوض حرب استنزاف طويلة مهما اشتدت كلفتها.

وكان الخطاب الذي أحاط بهذا الدفاع يميل إلى تصوير المعركة في صورة حماية للمدينة والحرمين من التدخل البريطاني، وهو معنى مفهوم في سياق الحرب القائمة آنذاك، إلا أن تاريخ الدولة العثمانية نفسها يكشف أن علاقتها بالقوى الأوروبية لم تقم على مواجهة دينية ثابتة، وإنما تحركت بحسب موازين القوة، والمصالح، والتحالفات. ففي سنة 1840 استعانت السلطنة ببريطانيا وحلفائها في مواجهة محمد علي، وأسهم التدخل الأوروبي في إخراج قواته من الشام والحجاز وإعادة هذه البلاد إلى الحكم العثماني، ثم تحالفت الدولة بعد

ذلك مع بريطانيا وفرنسا في حرب القرم ضد روسيا. ومن ثم يصعب اختزال ما جرى في الحجاز سنة 1916 في مواجهة دينية بين دولة إسلامية وقوة أوروبية؛ فقد كان الصراع جزءًا من حرب دولية واسعة تتبدل فيها مواقع الحلفاء والخصوم، وتتداخل فيها مشاريع الدولة العثمانية والهاشميين وبريطانيا، بينما ظلت المدينة وسكانها في قلب هذا التدافع وأشد مواضعه تعرضًا للكلفة.

وعلى أية حال؛ ففي أثناء هذا الحصار شهدت المدينة واحدة من أعنف التحولات الاجتماعية في تاريخها الحديث، تمثلت في سياسات التهجير القسري المعروفة بسفربرلك (Seferberlik)، إذ أُخرج جانب كبير من السكان من المدينة وتفرقت الأسر، فاختلت البنية الاجتماعية التي ظلت تتشكل عبر قرون طويلة. وفي الوقت نفسه أنهكت الحرب والحصار وتعطل طرق الإمداد الحياة الاقتصادية، وفاقم إفراغ المدينة من سكانها هذا الاضطراب وأثر في أسواقها وحركتها اليومية. ولم تكن آثار تلك السنوات مقصورة على مدة الحرب، فقد ترك التهجير خاصة جروحًا عميقة في الذاكرة الجمعية للمدينة، امتد صداها إلى أجيال لاحقة.

وتحول التهجير من إجراء فرضته ضرورات الحصار وتأمين المؤن إلى عامل أعاد تشكيل العلاقة بين المجتمع المحلي والسلطة العثمانية. فقد رأى بعض الأهالي أن صورة الدولة بوصفها حامية للمدينة والحرمين أخذت تتغير في تجربتهم اليومية، مع اشتداد الحصار وتحول المدينة إلى مركز عسكري خاضع لمقتضيات الحرب، وما ترتب على ذلك من قيود وتهجير واضطراب في حياة السكان، هذا مع ما يحمله سكان المدينة من رمزية في الوعي الإسلامي، فضعفت الصورة التقليدية التي احتفظت بها الخلافة في الوجدان الشعبي، وتراجعت مكانتها الرمزية لدى شرائح واسعة من المجتمع المدني في الحجاز.

وفي المقابل، فإن آثار هذا التحول الذي أصاب الدولة العثمانية انعكست أيضاً على المشروع الهاشمي الذي كان ينتظر أن يرث مدينة قادرة على أن تكون سنداً مدنياً واقتصادياً ورمزياً لدولته الناشئة وألا تكون عقبة في تقدم مشروعه. فقد كان كثير من أهل المدينة قد ضاقوا ذرعاً بسنوات العسكرة والقيود التي فرضتها ظروف الحرب، وكان من الممكن أن يتحول هذا المزاج إلى رصيد شعبي يعزز المشروع العربي الجديد. غير أن نهاية الحصار أورثت الهاشميين مجتمعاً أنهكه الجوع، ومزقته الهجرة، وتشتتت نُخبه، وحمل ذاكرة مثقلة بالخوف والغبن. وفي مثل هذه البيئات لا تتقدم الشعارات السياسية على

الحاجة إلى الأمن؛ إذ يصبح الاستقرار مطلباً يسبق كثيراً من الطموحات الكبرى. وقد أسهم هذا التحول النفسي والاجتماعي في إضعاف القدرة على تحويل السيطرة على المدينة إلى قاعدة مدنية متماسكة تدعم المشروع الهاشمي في مراحله اللاحقة، مع بقاء ثقله الرئيس معتمداً على التحالفات القبلية والعسكرية أكثر من اعتماده على الحواضر المدنية.

ولذلك فإن حصار المدينة كان أيضاً صراعاً على الزمن نفسه. فكل شهر امتد فيه الحصار كان يستهلك المال والرجال والجهد السياسي، ويؤخر انتقال المشروع الهاشمي من مرحلة الثورة إلى مرحلة بناء الدولة. وفي الوقت نفسه كانت بقية الجزيرة العربية تواصل حركتها، ولم تكن تنتظر انتهاء الحصار حتى تعيد ترتيب موازين القوى فيها. ومن هنا بدأ أثر الحصار يتجاوز أسوار المدينة، ليدخل في شبكة أوسع من التحولات التي أعادت توزيع الفرص بين المشاريع السياسية المتنافسة في الجزيرة العربية.

بدأ الحصار فعلياً في سنة 10 شعبان 1334هـ/ 10 يونيو 1916م واستمر حتى شهر ربيع الآخر 1337هـ/ يناير 1919، وهي مدة تكفي وحدها لفهم حجم الأعباء التي ترتبت عليه. وقد تمركز داخل المدينة ما يراوح بين عشرة آلاف وخمسة عشر ألف جندي عثماني، في حين انتشرت القوات الهاشمية

حولها بأعداد أكبر، ومع ذلك لم يتحقق الحسم العسكري لأي من الطرفين. ولم يكن الحصار كاملاً بالصورة التي توحي بها بعض الروايات المختصرة؛ فقد استطاع العثمانيون، بين حين وآخر، إدخال شيء من المؤن عبر مسالك صحراوية، كما لجأ فخري باشا إلى استثمار الأراضي الزراعية داخل المدينة للتخفيف من آثار النقص، وهو ما يبين أن الصراع كان أكثر تعقيداً من مجرد مدينة مغلقة وجيش ينتظر استسلامها.

وقد اضطلعت بريطانيا بدور محوري في الثورة، فوفرت جانبًا كبيرًا من تمويلها وتسليحها وإسنادها اللوجستي والاستخباري، وشارك ضباطها في التخطيط وتنسيق العمليات، في وقت كانت فيه الثورة تؤدي وظيفة عسكرية مهمة ضمن المواجهة البريطانية مع الدولة العثمانية، بإشغال القوات العثمانية في الحجاز وقطع خطوط إمدادها. وكانت القوات التي أحاطت بالمدينة وخاضت القتال حولها عربية في معظمها، تتألف من قوات قَبَلِيّة، ووحدات عربية نظامية يقودها الهاشميون، وضباط عرب عثمانيون سابقون. ومن ثَم كان حصار المدينة عربيَّ القوة الميدانية في جانب كبير منه، معتمدًا اعتمادًا واسعًا على الإسناد البريطاني والحليف، وداخلًا في الوقت نفسه في الاستراتيجية العامة للحلفاء في حربهم على الدولة العثمانية.

ومع امتداد الأشهر أخذت طبيعة المواجهة تتبدل لدى الطرفين، فصار الحسم يدور حول القدرة على مواصلة الاستنزاف، بعد أن كان الهاشميون يراهنون على اقتحام المدينة، ويراهن فخري باشا على التمسك بها. فقد عجز الهاشميون عن اختراق التحصينات، كما عجز فخري باشا عن كسر الطوق المفروض عليه، فتحولت سكة حديد الحجاز إلى ميدان الصراع الحقيقي. وتكررت عمليات تخريب الخط الحديدي، والجسور، والقاطرات، بإشراف الملحق العسكري البريطاني لدى الثورة العربية توماس إدوارد لورنس، في محاولة لعزل المدينة عن مراكز الإمداد في الشام وإجبار الحامية على الإنهاك التدريجي. ومع ذلك ظل الصمود قائمًا، لأن الحرب أصبحت اختبارًا للقدرة على احتمال المشقة والخسائر والاستمرار رغمها. وكانت المدينة المنورة تمثل بالنسبة للهاشميين ركيزة أساسية لإنجاح مشروعهم السياسي في البلاد العربية، وألَّا تبْقى جيبًا عثمانيًا معزولًا في قلب الحجاز، بينما ظلت بالنسبة للدولة العثمانية رمزًا دينيًا وسياسيًا بالغ الأهمية. ثم ما لبث هذا المعنى أن انحسر على مستوى الدولة نفسها بعد قبولها هدنة مودروس في 24 محرم 1337هـ/ 30 أكتوبر سنة 1918م، في حين ظل فخري باشا يتعامل مع الدفاع عن المدينة على أنها قضية وجود شخصية ورمزية، فبالغ في تقدير القيمة العسكرية للاحتفاظ بها بعد

انهيار الجبهات الأخرى، وربط مصيرها باعتبارات رمزية وعقدية أكثر من ارتباطه بحسابات الحرب الواقعية، ورفض تنفيذ أوامر الانسحاب حتى أُجبر على الاستسلام – في نهاية الأحداث - بعد انهيار منظومة القيادة العثمانية، وفقدان الحامية كل أملٍ في وصول الإمدادات أو تبدل الموقف السياسي.

وكان الحصار قد خرج من حدوده الميدانية، ودخل في نطاق التأثير الاستراتيجي، فالجيش الذي يخصص قسمًا كبيرًا من قواته وموارده لحصار طويل يجد نفسه مضطرًا إلى تأجيل أولويات أخرى، حتى لو انتهى الحصار لمصلحته. وقد واجه المشروع الهاشمي هذا الواقع بالفعل؛ إذ بقيت كتلة عسكرية معتبرة مشغولة حول المدينة سنوات متصلة، بينما كانت النفقات تتزايد، والوعود السياسية تنتظر الإنجاز العسكري الذي يمنحها قوة تفاوضية أكبر.

وكان هذا كله يجري في إطار دولي شديد التعقيد، فقد اعتمد المشروع الهاشمي، بدرجات متفاوتة، على الدعم البريطاني المالي والعسكري والاستخباري، وربط جانباً من مستقبله السياسي بالتفاهمات التي نشأت أثناء الحرب العالمية الأولى. وفي الوقت نفسه لم تكن بريطانيا قد حصرت رهاناتها في طرف واحد؛ إذ أبرمتْ مع الملك عبد العزيز آل سعود معاهدة دارين في شهر صفر

1334هـ/ ديسمبر سنة 1915م، واعترفت بنفوذه في نجد، وقدمت له دعماً مالياً وعسكرياً، مع توجيه اهتمامه إلى مواجهة إمارة آل رشيد، الحليف الأبرز للدولة العثمانية في شمال الجزيرة العربية. وهكذا نشأت معادلة سياسية حافظت فيها بريطانيا على قنوات اتصال مع أكثر من مشروع، بما يمنع انفراد قوة واحدة بمستقبل الجزيرة قبل أن تتضح مآلات الحرب.

ومن أجل ذلك، كان استيلاء الجيوش العربية على المدينة ثمرةً لانهيار الدولة التي ظل فخري باشا يقاتل باسمها، فكانت قيمة النصر الهاشمي سياسيةً في المقام الأول، أكثر منها عسكرية؛ إذ لم تُحسم المدينة في الميدان بقدر ما حُسم مصيرها بانهيار الدولة التي كانت تتشبث بها.

غير أن آثار حصار المدينة امتدت إلى ميزان القوى في الجزيرة العربية كلها؛ إذ كانت في الوقت نفسه مشاريع سياسية أخرى تمضي في مسارات مغايرة، ففي جانب آخر من البلاد العربية، ولا سيما في إقليم نجد، كانت الأحداث تمضي في مسار مختلف عن الحجاز؛ إذ كانت المنطقة مسرحًا لصراع طويل بين إمارة الرياض بقيادة آل سعود وإمارة آل رشيد في حائل، وهي جبهة استنزفت الرجال والموارد حتى سقوط حائل سنة 1921م والتي توافق سنة 1340هـ، فضلًا عن مواجهات متكررة مع بعض القبائل وتوترات محلية، لذلك كان

مشروع الملك عبد العزيز يخوض حربًا مغايرة في طبيعتها وأهدافها، وتميز عن المشروع الهاشمي باستقلاله في إدارة زمنه الاستراتيجي؛ فقد ارتبط المشروع الهاشمي بإيقاع الحرب العالمية الأولى وما فرضته من تحالفات والتزامات، في حين ظل المشروع السعودي يتحرك وفق أولويات البيئة النجدية ومتطلبات الصراع الداخلي، من دون أن يصبح رهينةً مباشرة للجدول الزمني الذي رسمته العواصم الأوروبية.

وقد تبدو هذه الوقائع، لأول وهلة، أحداثًا متفرقة لا يجمعها رابط واضح، لكنها تكشف عند التأمل اختلافًا عميقًا في تصور كل مشروع للزمن السياسي وآلية توظيفه، فالزمن في الصراعات الكبرى يقاس بما يستهلكه من الموارد، وما يتيحه من الفرص، وما يفرضه من القيود، وقد كان هذا من أبرز عناصر التباين بين المشروعين خلال تلك المرحلة، وهو التبيان في القدرة على إدارة الزمن العسكري والسياسي وتحويله إلى رصيد يتراكم مع السنين بدل أن يستهلكها.

تحرك الشريف حسين وأبناؤه في سياق ارتبط بالحرب العالمية الأولى وما صاحبها من تفاهمات دولية ووعد بقيام دولة عربية واسعة، فاكتسب عامل الوقت قيمةً استثنائية؛ إذ كان نجاح المشروع مرهونًا بإنجاز عسكري وسياسي

يتزامن مع بقاء الظروف الدولية التي أوجدته. وكلما امتدت الحرب من دون نتائج حاسمة، تراجعت القوة التفاوضية للمشروع، وازدادت احتمالات تبدل مواقف القوى الكبرى بعد انتهائها.

ولا جرم أن حصار المدينة مثّل أحد أبرز مظاهر هذا الاستنزاف الزمني؛ فقد استهلك سنوات كان المشروع الهاشمي في أمسّ الحاجة إليها لترسيخ مؤسساته، وبسط نفوذه، وتثبيت حضوره في المناطق التي كان يطمح إلى إدارتها. ولم يكن أثر ذلك مقتصراً على الجانب العسكري، وإنما امتد إلى المال، والإدارة، والعلاقات القَبَلية، وإلى القدرة على الانتقال من منطق الثورة إلى منطق الدولة.

أما مشروع الملك عبد العزيز فقد واجه تحديات لا تقل صعوبة، إلا أن إيقاعها كان مختلفاً، فقد خاض معارك متصلة ضد إمارة آل رشيد، وتعامل مع اضطرابات قَبَلية وأمنية داخل نجد، غير أن هذه المواجهات بقيت جزءاً من أولوياته الذاتية، ولم تكن مرتبطة بموعد دولي يفرض عليه استعجال النتائج. ولهذا احتفظ بقدر أكبر من حرية الحركة في ترتيب أهدافه، والانتقال بينها بحسب تطورات الميدان، دون أن يؤدي تأخر معركة بعينها إلى إضعاف مشروعية مشروعه كله.

وعليه يكتسب مفهوم اقتصاد الحرب أهمية خاصة في تفسير ما جرى، فالاختلاف كان في طبيعة البناء العسكري الذي يحكم حركة كل طرف، فالجيش الهاشمي كان يتجه إلى صورة أقرب إلى الجيوش النظامية، بما تفرضه من رواتب منتظمة، وسلاسل إمداد، وإدارة لوجستية معقدة، واحتياجات متزايدة إلى التمويل والذخائر والنقل. وكلما طال أمد العمليات تضاعفت كلفة المحافظة على هذا البناء، وصار استمرار القتال مرتبطاً بقدرة الخزينة على تحمل أعبائه، وباستمرار الدعم القادم من الخارج.

في المقابل، اتجه الملك عبد العزيز إلى بناء نموذج عسكري مختلف، نشأ من مشروع الهِجر الذي كان عملية إعادة تشكيل اجتماعي واسعة هدفت إلى نقل الولاء من العصبية القبلية التقليدية إلى رابطة دينية وتنظيمية أشمل. ومن داخل هذا التحول ظهرت قوات الإخوان، التي لم تكن جيشاً نظامياً بالمعنى المعروف، كما لم تكن تجمعاً قبلياً عابراً، بَلْه قوة عقائدية منظمة، جمعت بين الاستقرار النسبي، والانضباط، وسرعة التعبئة، والقدرة على الحركة في بيئة الصحراء، مع اعتماد أكبر على الموارد المحلية، وهو ما خفف كثيراً من الأعباء التي تتحملها الجيوش النظامية في الحروب الطويلة.

وهذا الفارق انعكس مباشرة على طريقة إدارة الصراع، فقد احتاج الجيش النظامي إلى المحافظة المستمرة على خطوط التموين، وتأمين الرواتب والذخائر، وإدامة جهاز إداري معقد، في حين استطاعت قوات الإخوان أن تتحرك بخفة أكبر، وأن تنقل مركز ثقلها بسرعة من جبهة إلى أخرى، مستفيدة من طبيعة الجزيرة العربية، ومن البناء الاجتماعي الذي نشأت فيه.

ومن ثم فإن التفوق الذي حققه المشروع السعودي في سنواته اللاحقة، والتعثر الذي أجهض المشروع الهاشمي، كان نتيجة عدة عوامل، فقد تداخلت في المشهد بنية الجيش، وطبيعة المجتمع، والقدرة الاقتصادية، والتحالفات الدولية، والجغرافيا، والزمن السياسي، حتى كانت النتيجة حصيلة تفاعل طويل بين هذه العناصر جميعاً.

وفي هذا الإطار يمكن فهم معركة تُرَبَة في 25 شعبان 1337هـ/ 25 مايو 1919م، فالهزيمة الهاشمية فيها لم تكن نتيجة مباشرة لحصار المدينة، وإنما ارتبطت بعوامل ميدانية خاصة، منها سوء تقدير الموقف، واختيار موقع المعسكر، وضعف إجراءات الحراسة، ونجاح قوات الإخوان في تنفيذ هجوم مباغت اعتمد على السرعة، والصدمة، واستثمار طبيعة الأرض. ومع ذلك، فإن الحصار الطويل كان قد ألقى بظلاله على البيئة الاستراتيجية العامة التي

جرت فيها تلك المواجهة، بعدما استهلك جانباً مهماً من موارد المشروع الهاشمي، وأخر انتقاله إلى مرحلة أكثر استقراراً. وهكذا التقت العوامل التكتيكية القريبة مع ظروف استراتيجية أعمق، من غير أن يختزل أحدهما الآخر.

ومع انتهاء الحصار في يناير سنة 1919، بدا للوهلة الأولى أن المشروع الهاشمي قد حقق إحدى أهم غاياته في الحجاز، إلا أن المشهد كان أكثر تعقيداً مما توحي به الصورة الظاهرة. فالمدينة دخلت تحت السيطرة الهاشمية باستسلام فخري باشا بعد انهيار الدولة العثمانية، لا نتيجة اقتحام عسكري حاسم، ولذلك بقي هذا الإنجاز أقل أثراً في الوعي السياسي والعسكري مما لو تحقق في ذروة الحرب. وفي الوقت نفسه كانت البيئة التي خرجت منها المدينة مختلفة جذرياً عما كانت عليه قبل الحصار؛ فقد أنهكتها الحرب، وأضعفتها سنوات التهجير، وخرج مجتمعها مثقلاً بخسائر اقتصادية وإنسانية تركت آثارها في الحياة العامة على المدى البعيد.

ولم تتوقف التحديات عند حدود الحجاز، إذ دخل المشروع الهاشمي بعد الحرب العالمية الأولى مرحلة أكثر تعقيداً. فقد أعادت القوى المنتصرة رسم خرائط المشرق العربي وفق مصالحها، فتراجعت مساحة الالتقاء بين

الطموحات العربية والسياسات البريطانية والفرنسية، وبدأت الوعود التي ارتبطت بسنوات الحرب تفقد كثيراً من زخمها. ومع انتقال الأمير فيصل إلى بلاد الشام ثم خروجه منها بعد معركة ميسلون، وانتقاله لاحقاً إلى العراق، وتولي الأمير عبد الله إمارة شرقي الأردن، توزعت الأسرة الهاشمية على كيانات سياسية متعددة، بينما انحسر مركزها الأول في الحجاز تدريجياً.

وفي الجهة الأخرى كانت التطورات تسير في اتجاه مختلف. فبعد سقوط إمارة آل رشيد سنة 1921 انتهى أبرز منافس للمشروع السعودي في قلب الجزيرة العربية، وصارت موارده البشرية والعسكرية أكثر قدرة على التفرغ للمرحلة التالية. وعندئذ أخذ ميزان القوى يميل شيئاً فشيئاً نحو مشروع استطاع أن يرسخ سلطته في الداخل قبل أن يتجه إلى الخارج، وأن يبني قاعدة سياسية واجتماعية أكثر تماسكاً مما كانت عليه في سنواته الأولى.

ولذلك فإن الحرب الحجازية بين عامي 1924 و1925 حري فهمها ضمن سياق السنوات السابقة عليها، فقد دخلها كل طرف وهو يحمل الحصيلة الكاملة لما راكمه منذ اندلاع الثورة العربية. كان المشروع السعودي قد خرج من صراعاته الداخلية أكثر تماسكاً وتنظيماً، في حين كان المشروع الهاشمي قد استنفد جانباً كبيراً من رصيده السياسي والعسكري في مسارات متعددة، بدءاً

من حصار المدينة، ومروراً بتعقيدات المشرق العربي، وانتهاءً بتراجع المساندة الدولية التي عول عليها في بداياته. وعندما انتهت تلك الحرب بدخول مكة ثم المدينة وجدة تحت حكم الملك عبد العزيز، كانت تلك هي المحصلة النهائية لمسار تراكمي امتد قرابة عقد كامل.

إن حصار المدينة ليس إلا حلقة مهمة في سلسلة أطول صنعت تلك النهاية. فقد أسهم في استنزاف مشروع، وأبطأ حركته، وأعاد تشكيل المجتمع الذي كان يأمل أن يستند إليه، كما منح، في الوقت نفسه، فسحة زمنية استفاد منها مشروع آخر كان يعيد ترتيب بيئته الداخلية ويطور أدواته السياسية والعسكرية. لكن هذه النتيجة لم تكن لتتحقق لولا اجتماع عوامل كثيرة أخرى؛ منها طبيعة القيادة، وإدارة التحالفات، وإعادة بناء القوة الاجتماعية، والتحولات الدولية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى.

وحري بالتاريخ أن يُقرأ من خلال هذا التداخل، لأن الوقائع الكبرى قلما تنشأ من سبب منفرد. فالهزائم والانتصارات إنما تتكون في المجال الذي تتقاطع فيه السياسة، والاقتصاد، والمجتمع، والجغرافيا، والزمن.

إن الزمن الذي قد يتوهمه بعض المؤرخين مجرد إطار تجري داخله الأحداث، بينما هو في واقعه مورد استراتيجي يخضع للاستهلاك، والاستثمار، وسوء

الإدارة. وقد تخسر دولة جزءاً من قوتها لأنها فقدت رجالها أو أموالها، كما قد تخسر لأن زمنها استُنزف في معركة طويلة، بينما كان خصمها يراكم عناصر قوته في مكان آخر. وعليه، فإن حصار المدينة كان مثالاً تاريخياً على الكيفية التي تستطيع بها الحروب أن تعيد توزيع الزمن بين المشاريع المتنافسة، فتمنح أحدها فرصة للنمو، وتحرم الآخر من لحظة كان يحتاج إليها أكثر من أي مورد آخر. ولذلك تجاوز أثر تلك السنوات حدود المدينة نفسها، إذ أسهم في رسم مستقبل الجزيرة العربية، وإعادة تشكيل البيئة التي انبثق منها ذلك المستقبل.